

تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر

م. م بهاء أنور حبش

الملخص :-

لقد تحولت معظم الدول الى الاستثمار الاجنبي كوسيلة ضرورية وفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية بعد ان كان بالستينيات من القرن الماضي بعد احد فظاهر الاستعمار ووسيلة لنهب ثروات الشعوب لذلك فقد لجأت معظم الدول الناتجة الى اتباع سياسات تعامل على جذب الاستثمار الى جنوب المباشر كالغاء الضرائب وتقديم التسهيلات لها لغرض جذبها حيث يعبر من اهم وسائل التمويل الدولي المفضلة بسبب قدرته على نقل التكنولوجيا والمهارات الادارية وتحقيق الاستخدام الامثل للمواد الاقتصادية. لذلك نقل الفائض الاقتصادي المتحقق في الدول المضيفة الى الدول المصدرة للاستثمار الاجنبي، فضلاً عن انه مصدر من مصادر التكنولوجيا الحديثة، الى الذي دفع بغالبية الدول الى التحول من اساليب الطاردة في التعامل مع الاستثمار الاصلي المباشر الى الاساليب المرنة الجاذبة وقد جاءت هذه النتيجة من خلال تعقب الادارية الاقتصادية في ماليزيا وبالتالي مدى القابلية التي يتركها الاستثمار الاجنبي المباشر على هذه المؤشرات.

Abstract

Most of the countries in the word preferred foreign investment an important necessary tool to achieve the economic . when it was considered at the sixties of the last century as the colony phenomena and a was to steal the treasures those countries. So most of the growth countries depend on the new policy which altruist the foreign direct investment through canceling taxes and make facilities. This is considered as the most important international financing and preferred because it has an ability to transport the technology and administration skills in order to achieve the most application of the economic incomes, and also transport the cashiered economic surplus in the hasted countries to the exported countries of the foreign investment, in addition to be a source of the technology. This affect on the most countries to move frame the expelled ways in treating with the foreign direct investment to the elastic, attractive ways. This result has been come through following the economic ability in Malaysia and finally the ability of the foreign direct investment on these signs.

المقدمة:

تعود ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعد الحرب العالمية الثانية ومنذ مشروع Marshall لاعمار اوربا، ولكن الاهتمام بها ازداد وأنشر خلال العقود الثلاثة الماضية، فقد تحولت السيطرة على الاستثمار الأجنبي كوسيلة ضرورية وفاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية بعد أن كانت في الستينيات من القرن الماضي تعد أحد مظاهر الاستعمار ووسيلة لنهب الخيرات وثروات الشعوب عليه فقد لجأت معظم الدول النامية إلى إتباع سياسات تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كإلغاء الضرائب وتقديم التسهيلات لها لغرض جذبها ، حيث يعتبر من أهم وسائل التمويل الدولي المفضلة بسبب قدرته على نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وهذا لا يمنع أيضاً من أن يكون أداة لنقل الفائض الاقتصادي المتحقق في الدول المضيفة إلى الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي، فضلاً عن ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدراً يساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية وقدرتها على تحفيز المنافسة والابتكار والإدخار وتكون رأس المال ولا يتولد عنه ديون خارجية تضر باقتصاديات الدول النامية ، الأمر الذي دفع بغالبية هذه الدول إلى التحول من الأساليب الطاردة في التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأساليب المرنة الجاذبة والقائمة على أساس إزالة القيود الإدارية والقانونية كافة وتبسيط إجراءات الترخيص والتسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة والسماح بتملك المشاريع وضمان حرية تحويل أرباح ومكاسب المشاريع الأجنبية إلى الخارج ورفع الإعفاءات الاستثمارية والإصلاحات الضريبية للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من أجل جذب الاستثمارات الجديدة والتابعة - أي إعادة استثمار العوائد - باعتبارها المنفذ الرئيسي للتدفقات المالية نحو اقتصاديات الدول النامية من جهة ، والوسيلة الأساسية لتوفير المصادر التنموية كالخبرات الإدارية والتكنولوجية وربط الاقتصاديات الوطنية بالأسواق العالمية من جهة أخرى ، ومن أجل التحول النسبي في مصادر التمويل الخارجي للبلدان النامية والتوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر أساسي للتمويل جاء اختيارنا للبحث بأساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في احدى من البلدان النامية وهي ماليزيا استناداً إلى عدد من المؤشرات الاقتصادية.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من ضرورة التعرف إلى مدى التأثير والفاعلية التي يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الاقتصادية في ماليزيا، وبالتالي مدى فاعلية التحول

من الأسلوب الطارد في التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسلوب المرن الجاذب في التعامل. كما يهدف البحث إلى تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تعقب أساليب التعامل معه.

فرضية البحث: يفترض البحث أن التوجه إلى إتباع أساليب تعامل جاذبة مع الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى رفع مصدر التدفقات المالية نحو اقتصادات الدول النامية وكذلك رفع الخبرات الإدارية والتكنولوجية فيها وربط الاقتصاديات الوطنية بالأسواق العالمية ضمن تعقب الأداء في ماليزيا من خلال عدد من المؤشرات الاقتصادية.

منهجية البحث: لغرض التحقق من فرضية البحث فقد تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي الذي يستند على الدمج ما بين المنهج الاستدلالي (النظري) القائم على الدراسة النظرية لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر و المنهج الاستقرائي (التطبيقي) القائم على استنباط النتائج بعد استقراء مسارات البيانات.

هيكل البحث: من أجل التعرف إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومصادره وأنواعه وكذلك عوامل جذبه ومحدداته وتطوره ضمن مؤشرات اقتصادية محددة للوصول إلى فرضية البحث ، فقد تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة .

اتجه المبحث الأول إلى توضيح الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث التعريف والمصادر والأنواع. واعتبر المبحث الثاني بمحددات الاستثمار الأجنبي الاقتصادية والسياسية . واحتضن المبحث الثالث بتطبيق المؤشرات الاقتصادية المختارة لتعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا التي اتبعت أساليب تعامل جاذبة مع الاستثمار الأجنبي المباشر والتي أدت إلى انتعاشها خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٢) .

وقد خلص البحث إلى عدد من الاستنتاجات وقدم بعض التوصيات.

المبحث الأول

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومصادره وأنواعه

The Concept Of Foreign Direct Investment, Sources & Its Types

أولاً -تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

أن الوقوف على تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر يخضع لعوامل ومقومات عديدة وذلك لأن الاستثمار الأجنبي اصطلاح مالي لا يشبه الإنفاق الرأسمالي على الموجودات الثابتة ، حيث ظهرت آراء كثيرة تحاول الوقوف عند الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك رأى يقول :أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمثل تحرك رأسماليا دوليا بقدر ما يعتبر في الواقع الأمر تكوينا رأسماليا في الخارج ، وذهب رأي آخر إلى القول : بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتواجد حيثما وجدت الأسواق الكبيرة بصرف النظر عن التركيبة العاجلة بمعنى أنه حيثما وجدت الأسواق فإن الأرباح لابد آتية في الأجل الطويل.^(١)

يتم الاستثمار الأجنبي من خلال شركات أو مؤسسات أعمال أو مصادر حكومية إلا أن غالبيته يتم عبر الشركات متعددة الجنسية(Multinational corporations) وذلك بسبب إمكانياتها المالية الضخمة ومعرفتها بالأسواق العالمية ، واحتكارها للتكنولوجيا وسهولة حصولها على التمويل اللازم مما يخفض تكاليف نشاطاتها الكلية^(٢). وبالتالي فيمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار المقام لتحقيق منفعة طويلة الأجل في المنتجات العاملة في خارج دولة المستثمر^(٣)، وينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توظيف لأموال أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة ، وهذا الاستثمار يعكس علاقة طويلة الأجل لمنفعة مستثمر من دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلد أمريكي أو في الدولة المضيفة سواء أكان هذا المستثمر شركة فردية أم مؤسسة^(٤)، وقد عرّفه Brian بأن كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية تملكها دولة من الدول، يشمل ذلك كل الأموال المصدرة دون تحديد طبيعة استخدام تلك الأموال في الاقتصاديات المضيفة لتلك الأموال^(٥)، كما عرفه ستارك stark على أنه تدفق موارد اقتصادية للغير بهدف استخدامها خارج الدولة صاحبة الموارد، منها المساعدات الدولية والقروض والمشاركة في رأس المال الوطني لتأسيس المشاريع المختلفة مع البلد المنفذ لتلك الاستثمارات^(٦)، وأوضحت منظمة التجارة العالمية بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يحصل عندما يقوم مستثمر مقيم في دولة ما بامتلاك أصل أو موجود في دولة أخرى مع وجود النية لديه في إدارة ذلك

الأصل وهذا أهم ما يميز هذا الاستثمار عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر.^(٧)

ما تقدم يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعني جميع الأموال التي يقدمها المستثمر الأجنبي سواء كانت مباشرة أم من خلال شركات تابعة ، ولا يمكن أن ينتقل رأس المال من بلده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا وفر له مناخ استثماري ملائم لتحقيق ما يهدف إليه رأس المال المنتقل من أرباح وزيادة ونماء وبالتالي قد تظهر بعض التعقيدات في إدارة الاقتصاد الكلي للتدفقات الرأسمالية بسبب نوع وحجم التدفقات التي تكون خارج سيطرة

الحكومات الوطنية وكذلك بعض الآثار على الاستقرار المالي^(٨)

تعد ظاهرة الاستثمارات الأجنبية ظاهرة قديمة إلا أن الاهتمام بها جاء في منتصف القرن التاسع عشر وبالتحديد بين الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مصدرة وبين بريطانيا كدولة مستوردة ، وأطلق على هذه التدفقات بحركة رأس المال أو الاستثمار الدولي ، إذ كانت حاجة بعض الدول إلى الانطلاق في تتميمهم ينسجم مع التوسع الهائل في الادخار المتاح للاستثمار الأجنبي من خلال نمو الدول الصناعية وقد ساعد على تشجيع هذا الانتقال عدم وجود العوائق بين الدول وكذلك ارتباط العملات بالذهب الذي أدى بدوره إلى عدم حصول مشكلات متعلقة بأسعار الصرف و كانت الاستثمارات في تلك الفترة مقتصرة في الانتاج الأولي وتصدير رؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية لغرض تمويل مشاريع البنية التحتية اللازمة للنشاط الاقتصادي مثل مشاريع السكك الحديد وشبكات الطرق والنقل والبناء وإنشاء الموانئ ومشاريع المياه والمجاري والكهرباء^(٩).

و بعد الحرب العالمية الثانية فقد حدثت مجموعة من التغيرات الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمي في تصدير رؤوس الأموال وهذه التغيرات^(١٠) هي :

1- ظهور مجموعة الدول الاشتراكية وانفصالها عن السوق الرأسمالي العالمي.

2- تعاظم حركة التحرير الوطني في الدول المستعمرة و حصول كثير من الدول في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها السياسي واستمرار نضالها من أجل التحرر من التبعية الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية و تزايد حاجتها للتمويل الخارجي.

3- ظهور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الرأسمالي العالمي كدولة كبرى بدلاً من بريطانيا وفرنسا وألمانيا أدت إلى حدوث تغير هام وجوهري في العلاقات الدولية.

4- الحاجة إلى أعمار أوروبا بعد الحرب أدى إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية ولا سيما إلى الدول الأوروبية ، وكذلك الاستثمارات اللازمة للتنقيب عن البترول والمعادن بشكل هائل

في حين انخفضت هذه التدفقات إلى الدول النامية التي تفقد الاستقرار السياسي^(١١).

ومنذ منتصف عقد الثمانينات نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى نهاية العقد وبمعدل سنوي قدره (15%) لتصل إلى 234 مليار دولار في 1990 إذ نما الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة ثلاث مرات أسرع من نمو الصادرات ، ومرتين أسرع من الاستثمار المحلي وأسرع أربع مرات من نمو الإنتاج العالمي ، ويلاحظ أن انتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي منذ منتصف الثمانينات كان ظاهرة تخص الدول المتقدمة بشكل أسرع مما هو عليه في الدول النامية وهذا يعود إلى عدة عوامل^(١٢).

١-تحسن الاقتصاد العالمي إذ ارتفعت معدلات نمو الإنتاج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة والنامية من (1.3%) و (1%) على التوالي ما بين عامي (١٩٨١ - ١٩٨٣) إلى (3.3%) و (2.5%) للفترة (١٩٨٧-١٩٨٤) كما تزايد حجم التجارة العالمية من (5%) إلى (4.8%) لفترات نفسها .

٢-التغيرات في السياسات الاقتصادية والمتمثلة بتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر ، والتغيير في السياسات التجارية والضرورية ، وكذلك إزالة الرقابة والحواجز التجارية التي حفزت تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣-تزايد ربحية الاستثمار الأجنبي المباشر فمثلاً كان معدل العائد على الاستثمار المباشر الأمريكي في الخارج (11.3%) للفترة (١٩٨١ - ١٩٨٣) وأصبح (14.8%) للفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٧) كذلك مثلت الأرباح المعاد استثمارها المصدر الأولي لتمويل استثمارات الشركات متعددة الجنسية.

٤- توسيع عمليات الشركات المتعددة الجنسية من حيث العدد والحجم والملك بالإضافة إلى تبني هذه الشركات لتقنيات المعلومات والاتصالات التي عملت على تسهيل إدارة إنتاجها ومعاملاتها الدولية

ثانياً-مصادر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر:-

تعاني البلدان النامية من مشكلة النقص في مصادر التمويل المحلي ونتيجة لذلك ظهر في ساحة الفكر الاقتصادي العديد من الدراسات^(١٣) التي تناولت العلاقة بين مشكلة نقص الموارد المحلية ومشكلة العجز الحاصل في موازينها التجارية وبالتالي ظهور فجوة في المدخرات المحلية ناتجة عن قيمة الاستيرادات التي تفوق ما يمكن توفيره من قيم الصادرات ، وبالتالي فإن تمويل الاستثمار الأجنبي مرتبط بمضامين اقتصادية أهمها دعم الاقتصاد

ومساندته والمساهمة في ميزان المدفوعات وسد فجوة الموارد المحلية المخصصة للاستثمار ، وهناك مصادر رئيسية لتمويل الاستثمار الأجنبي وهي:-

١- رأس المال الذي يستثمر ويوظف ويحقق الحد الأدنى من العوائد في مؤسسات وشركات تعمل في دول أجنبية سواء أكانت تلك الاستثمارات قد وظفت في إنشاء مشاريع أو في شركات جديدة أو في الاستثمار في مشاريع وشركات موجودة فعلاً وبنسبة الملكية التي يسمح بها القانون المعمول به في تلك الدولة الأجنبية^(١٤) وقد يكون شراء حصة في مشروع في دولة أجنبية ،إذ تكون هذه الحصة ثابتة عادة لمنح المالك الأجنبي درجة من السيطرة الفعلية على إدارة المشروع .

٢-الأرباح المعد استثمارها: وهي الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة وتشمل حصة المستثمر المباشر (نسبة إلى مشاركته السهمية من الأرباح غير الموزعة من الشركات المنتسبة كأرباح الأسهم أو الأرباح غير المملوكة إلى المستثمر المباشر) والتي يفترض إعادة استثمارها في الدول المضيفة .

٣-القروض من الشركة الأم لفروعها: تتضمن هذه القروض عمليات الاقتراض قصيرة وطويلة الأجل من الدول أو الشركات الأخرى من الدول أو الشركات الأخرى (غير الدول المضيفة) فضلاً عن إقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين (عادة بين الشركات الأم والشركات التابعة لها^(١٥)

٤-طرق أخرى للتمويل:- أما عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية في الدول المضيفة أو عن طريق إستراتيجية رسملة الديون ، والتي تعني تمويل الدين إلى حصة في ملكية رأس المال المنشأة إذ يمكن للشركات متعددة الجنسية أن تستخدم ديونها لتوسيع دائرة نشاطها في الدولة المدينة^(١٦)

ثالثا -أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة-: تمتاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتنوع والتعدد وهذا التنوع في النوع والأهمية النسبية يعود إلى مجموعة من الاعتبارات هي :-

١- الاستثمارات وفقاً لنوعية أو صفة القائم بالاستثمار: حيث يتم من خلال هذا الاعتبار التمييز بين الاستثمار الخاص الذي يقوم به فرد أو شركة ذات جنسية أجنبية (الاستثمار الأجنبي الخاص) وبين الاستثمار الحكومي الذي تقوم به دولة أو اتحاد دولي أو جهاز ذو كيان عام قومي أو دولي ويسمى (الاستثمار الأجنبي العام) وهناك أيضاً الاستثمار المختلط الذي يضم كلا النوعين السابقيين ويسمى أيضاً استثمار متعدد الأطراف^(١٧) .

2-الاستثمارات الأجنبية وفقاً لملكية النشاط :- وهي الاستثمارات التي تكون مملوكة بشكل جزئي كنسبة مئوية (مشترك) أو كلي أو التي لا تنطوي على عنصر الملكية من قبل الطرف الأجنبي لمشاريع الاستثمار اي ملكية الأصول الإنتاجية في الدولة المضيفة^(١٨) وكما يلي :-

أ-الاستثمار المشترك:- يتم هذا الاستثمار عادة بين شركة عالمية وطرف محلي ، وعادة يكون الطرف المحلي حكومة الدولة المضيفة نفسها أو إحدى مؤسساتها أو مؤسسة تتنمي إلى القطاع الخاص،^(١٩) ويعد الاستثمار المشترك من أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي قبولاً في معظم الدول النامية ، وهذا يعود إلى أسباب سياسية، واجتماعية، واقتصادية ، إذ تعمل على تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة استقلالية هذه الدول ، ويساعد أيضاً على خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين ، زيادة على أن الاستثمار المشترك سوف يسهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرصة عمل جديدة وما يرتبط بها من منافع أخرى زيادة على تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد^(٢٠) أما الشركات الأجنبية ففضل هذا النوع من الاستثمار إذا لم يسمح لها بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار أو يتوفّر لها قدرًا من السيطرة والتحكم في أنشطة الشركة وكذلك قدر مقبول من الأرباح ، كما وأن الاستثمار المشترك يعمل على تقليل الأخطار التي تحيط بمشروع الاستثمار خاصة من الأخطار التجارية كالتأمين والمصادرة وغيرها ، وكذلك يساعد على تذليل الكثير من الصعوبات والمشكلات المرتبطة بإجراءات الاستثمار والتخلص من القيود التجارية والكمالية المفروضة من قبل الدولة المضيفة ، وهذا يسهل عملية دخول الشركات الأجنبية على الأسواق^(٢١)

إن المشروعات المشتركة تقدم حلًا مقبولاً لإشكالية الصراع بين الشركات الأجنبية التي تصدر منتجاتها إلى الأسواق المحلية والمستثمرين الوطنيين الذين كانوا يجدون صعوبات كبيرة في إقناع هذه الشركات لبيع تقنياتهم لاستخدامها في إنتاج بدائل محلية لهذه الواردات وهذا يعني خسارة لأسواق الدول النامية ، لذا فإن الشراكة بين الطرفين تتضمن استمرار المكاسب التي كان الشركاء الأجانب يحققها (سواء مستثمر أو مصدر) أو ربما زیادتها كما تضمن في الوقت نفسه نقل التكنولوجيا إلى المصنع المحلي^(٢٢)

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل : يعتبر هذا النوع من الاستثمارات من أكثر الأنواع تفضيلاً من قبل الشركات المتعددة الجنسية بسبب ما يحققه من مكاسب متعددة وتمثل

هذه الاستثمارات في إنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدولة المضيفة، إذ تجلب الشركات متعددة الجنسية الخبرة التكنولوجية التي تحتاج إليها والتي تشمل دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع المراد إقامته والقيام بالإعمال الهندسية وال تصاميم المطلوبة وإحضار الخبراء والمعدات والآلات والإشراف على انجاز المشروع وعلى مباشرته في الإنتاج والتسويق دون مشاركة الطرف المحلي^(٢٣)

وتتردد الكثير من الدول النامية المضيفة (وأحياناً الرفض) التصريح للشركات المتعددة الجنسية بالتملك الكامل لمشاريع الاستثمار وذلك بسبب المخاوف المرتبطة بالتبعية الاقتصادية وما يتربّع عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والعالمي، وكذلك احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات المتعددة الجنسية لأسواق الدول النامية ، ولكن يمكن الحد من ذلك من خلال وضع عدد من الضوابط والنظم للتخفيف من حدة هذه الآثار السلبية أياً كان نوعها^(٢٤) ان تزداد المنافسة على جذب الاستثمار الأجنبي قد أدى إلى التصريح للشركات المتعددة الجنسية بالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار كوسيلة في تشجيع تدفق الاستثمارات وجذب المستثمرين الأجانب إذ أن هذا النوع قد يؤدي إلى المساهمة في إشباع حاجة المجتمع المحلية من السلع والخدمات المختلفة مع احتمالات وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات الذي يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة زيادة على جلب التكنولوجيا الملائمة للدول المضيفة ، أما المستثمر الأجنبي فستتوفر له الحرية الكاملة في التحكم والإدارة للنشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بالأنشطة الوظيفية المختلفة للشركة واحتمال تحقيق أكبر قدر من الأرباح ، إلا أن المخاطر غير التجارية والمتمثلة بالتأمين والمصدارة والتصفية الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدول النامية من أكبر العوامل إثارة لقلق المستثمرين الأجانب وخاصة الاستثمارات التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة^(٢٥)

المبحث الثاني محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

Determinants Of Foreign Direct Investment

يخضع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدد من المحددات المرتبطة بالبلد المضيف الذي يعمل على جذبه كأحد وسائل دعم عملية التنمية الاقتصادية ومن هذه المحددات ما هو مرتبط بالجانب الاقتصادي ومنها ما هو مرتبط بالاستقرار السياسي.

أولاً - المحددات الاقتصادية:- يتضمن هذا المحدد الجوانب المتعلقة بالبيئة الاقتصادية من حيث ملائمتها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ويمكن تصور هذه البيئة من خلال مجموعة من المؤشرات التي تتعلق بمستوى التطور الهيكلي للاقتصاد وهي كما يلي:-

1-السكان -: يشكل السكان محدوداً مهماً لإمكانية السوق ، إلا أن هذا المحدد يبقى مضلاً إذا تم أخذه بمفرده ، فقد يكون تعداد السكان كبيراً ، في حين تكون القوة الشرائية أو مستوى الدخل متدنياً ، أو أن تكون العادات والتقاليد مقيدة لاستهلاك الأفراد من السلع (فمثلاً شعوب الدول الإسلامية لا تتناول المشروبات الكحولية) ^(٢٦) لذا تتخذ معظم الدراسات مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الدخل في حين يركز المستثمرون على المؤشر الكلي في تقييمهم لأسواق الدول المتقدمة وعلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، ومعدل نمو الدخل في تقييمهم لأسواق الدول النامية ^(٢٧)

2-حجم السوق:- إن احوال الأسواق (الانفتاح) يكون محدوداً بحجم الأسواق في الدول المضيفة ومعدل نموها ووفقاً للعديد من الدراسات فإن المستثمرين يعتقدون أن الاقتصاديات المفتوحة تشجع الاستثمار الأجنبي أكثر ، وإن أحد المؤشرات المهمة للانفتاح هو (الحجم النسبي لقطاع الصادرات حيث أن الصادرات خصوصاً الصناعية منها تكون محدوداً هاماً لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر). ^(٢٨)

3-تكلفة العمل النسبية : إن تكلفة العمل النسبية محدوداً مهماً إحصائياً واقتصادياً للاستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً في الاستثمار كثيف العمل ، فمثلاً قرار الاستثمار في الصين تأثر بشدة بمعدل الأجور المنخفضة السائدة فيها ، وكما أن النمو السريع في الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفع إلى فيتنام كان يعود أيضاً إلى توفر العمل المنخفض التكلفة، أما عندما تكون معدلات الأجور منافاة قليلة بين دولة و أخرى فتتضائل أهمية تكلفة العمل ^(٢٩).

4-معدلات التضخم وأسعار الصرف- بعد معدلات التضخم المنخفضة وأسعار الصرف المستقرة محددة رئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر ، فيشير استقرار الاقتصاد الكلي إلى قوة الاقتصاد وإمكانية السيطرة على المشكلات التي تطرأ عليه ، كما أنه يعطي درجة من الثقة

والتأكيد لمستقبل الاقتصاد والى قدرة الشركات على استعادة أرباحها وتحويلها إلى الدولة الأم وتستخدم كل من التضخم وسعر الصرف كمؤشرات لاستقرار الاقتصاد الكلي لما للتضخم من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال علاوة على ذلك ان له تأثيراً كبيراً على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات وان لارتفاع معدلات التضخم آثاراً كبيرة في الدول المضيفة على معدلات الأرباح للاستثمارات القائمة ، فلهذا يبحث المستثمر الأجنبي عن البيئة التي يتتوفر فيها الاستقرار السعري أو معدلات المخفضة للتضخم لإقامة الاستثمارات ويبعد عن المعدلات العالية للتضخم التي تتجاوز ٤٠٪ (٣٠)

٥- البنية التحتية: تعد البنية التحتية محدداً تقليدياً هاماً للاستثمار الأجنبي المباشر إذ أنها تغطي العديد من الجوانب كالطرق والموانئ وسُكك الحديد وأنظمة الاتصالات والمؤسسات المتطورة من خلال تحسين المعايير الحسابية والخدمات القانونية .

وتكون البنية التحتية عقبة وفرصة في الوقت نفسه من وجهة نظر المستثمر الأجنبي ولأغلبية الدول منخفضة الدخل يشار إليه كقيد رئيس وإلى إمكاناته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إذ يتم السماح لحكومات الدول المضيفة بالاشتراك بالاستثمار الأجنبي بشكل أكبر في قطاع البنية التحتية (٣١) .

ثانياً – المحددات السياسية: يعتبر العامل السياسي من العوامل المهمة جداً في جذب (FDI) حيث غالباً ما يوجه المستثمر الأجنبي أمواله إلى البلد الذي يتسم بالاستقرار السياسي ، فتتم المفاضلة بين الدول المضيفة من قبل المستثمر الأجنبي من خلال التعرف على الاستقرار السياسي لتلك الدولة ، فقد تملك الدولة المضيفة مصادر طبيعية وفيه كما في حالة نيجيريا وانغولا إلا أن هذه الدول غير مستقرة سياسياً ولهذا يجب أن تكون العوائد مرتفعة لتعويض عدم الاستقرار السياسي (٣٢) .

والمستثمر الأجنبي يفرق بين النظم السياسية والديمقراطية والدكتatorية والتقليدية في الدول النامية ، فالمستثمرون يفضلون النظم الديمقراطية المستقرة أما النظم الأخرى فهي عرضة لعدم الاستقرار وإثارة المشكلات داخل الدولة ، ويفرق المستثمرون في الدول النامية نوعين من النظم السياسية ، الأول يكون جاذباً للاستثمار الأجنبي ، والآخر يكون طارداً للاستثمار الأجنبي وكثيراً ما يتدخل في الشؤون العامة للاقتصاد ويفرض قيوداً على المستثمر الأجنبي مثل الرسوم والضرائب والقيود الإدارية والفنية كما قد يلجم هذا النظام إلى تغيير

سياساته باستمرار مثل تغيير الدعم وفرض القيود على تحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج والتدخل لتحديد الأسعار.^(٣٣)

أن الاستقرار السياسي لدولة ما يتم عن طريق مؤشر تتحصر قيمته بين الصفر والمائة ، ويتم ترتيب الدول ضمن هذا المؤشر ، فكلما كانت قيمة المؤشر كبيرة في دولة ما كلما دل هذا على أن هذه الدولة ذات استقرار سياسي والعكس إذا كانت القيمة صغيرة ، وقد تم تقسيم الدول على مجموعتين ، فالدول التي تكون قيمة هذا المؤشر فيها(80) أو أكثر كانت الدول مستقرة سياسيا بينما إذا كانت قيمته فيها (60) أو أقل فإن هذا يدل على أن هذه الدول غير مستقرة سياسيا أي أن مستوى الخطر السياسي لديها مرتفع^(٣٤).

المبحث الثالث

تعقب الأداء الاقتصادي في ضوء تغير أساليب التعامل.

The Follow Up Of Economic Performance In The Case Of Changing The Ways Of Dealing

أولاً -أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا: تعتبر ماليزيا إحدى الدول القلائل بين دول العالم النامي التي سعت في وقت مبكر إلى إتباع أسلوب جاذب مع الاستثمار الأجنبي المباشر ، ففي المرحلة الأولى للتنمية التي بدأت في عقد السبعينيات اتجهت للاعتماد بشكل كبير على القطاع العام والتوجه التصديرى في عملية التصنيع ، حيث بدأ التركيز على الصناعات الإلكترونية ذات الكثافة العمالية الكبيرة والتي نتج عنها انخفاض معدلات البطالة وتحسن في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع الماليزي.

وفي عقد الثمانينيات وجهت الخطة الماليزية لمحورين ، الأول منها : هو موجة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات . وثانيهما هو الصناعات الثقيلة في إطار القطاع العام ، في حين بدأت منذ منتصف الثمانينيات وحتى عام 2000 خطة استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعزيز التوجه التصديرى في عمليات التصنيع ، وأيضاً تحديث البيئة الأساسية للاقتصاد الماليزي وكان نتيجة هذه السياسات أن شهد الاقتصاد الماليزي نمواً ملحوظاً وكذلك قامت الحكومة الماليزية بتنقليص نفقات التشغيل ، كما قامت بتخفيض ضرائب الشركات من (35%) إلى (40%) من ميزانية عام 1989 وكان الغرض من ذلك هو تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص^(٣٥). وللوقوف بشكل أوسع على الأسلوب الذي تعاملت به ماليزيا مع الاستثمار الأجنبي

المباشر ستناول الجوانب الآتية:-

١- جانب التشريعات :- وضعت ماليزيا سياسات وتشريعات تتناسب مع التغيرات العالمية كالعلومة، وتحرير التجارة، والتقدم التكنولوجي، في مجال المعلومات والاتصالات ، وذلك بسبب قناعتها بأن الدولة التي تستطيع مواجهة تلك الحريات بإمكانها إحراز المزيد من التقدم والرخاء بين الدول ، وتولدت كذلك القناعة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد الأوجه لبناء التنمية داخل البلد. فسعت إلى جذب هذا النوع من الاستثمار وتوفير البيئة الجاذبة له من خلال عدد من الامتيازات ضمن تشريعاتها وكما يلي :-

أ- المعاملة كشركة رائدة زيادة على خصم على ضريبة الاستثمار والشركات الإستراتيجية ذات الأهمية على المستوى القومي بما يضمن الشركات التي تمنح وضع الشركة الرائدة.

ب- أما منتجات وأنشطة الصناعات الصغيرة فتمنح خصما على ضريبة الاستثمار فقط دون المعاملة كشركة رائدة.

ج- المنتجات الوسيطة التي تضعها شركات تشارك في برنامج معتمد للروابط الصناعية ميزة المعاملة كشركة رائدة فقط.^(٣٦)

د- عملت الحكومة الماليزية على ضمان استقرار الأسعار باعتباره من السياسات الهامة التي تؤدي إلى حماية مصالح المستهلكين والمستثمرين على حد سواء ، إذ سنت الحكومة بهذا الجانب تشريعات تعمل على الحد من الإفراط غير المسوغ برفع الأسعار زيادة على أن الإجراءات الأخرى التي تطبقها ويشمل تطبيق فقرات قانون حماية المستهلك لعام 1999، والتي هدفت الحكومة من خلاله إلى توعية المستهلك باعتبار أن الوعي المتزايد للمستهلكين سوف يكون رادعا ضد الممارسات التجارية غير الأخلاقية وهذا يشجع المستثمر الأجنبي .

هـ- اتخاذ إجراءات مبدئية تجاه إيجاد إطار العمل من خلال سن قانون الاتصالات والإعلام المتعدد لأطراف لعام 1998 والذي يشجع الشركات على تفعيل أنشطتها باستمرار ليصل إلى أعلى درجات الأداء.

و- دعم قطاع التجارة الإلكترونية من خلال توفير المناخ المستقر والمدعوم ، وإعطاء المزيد من الانتباه لتنفيذ قوانين عديدة لتقديم قانون حماية البيانات الشخصية والذي سوف يقدم تسهيلات للمستثمر الأجنبي متمثلا بالفوائد في الأعمال التجارية من حيث خفض تكاليف الصفقات التجارية واختصار الفترة الزمنية لخدمات التسليم^(٣٧)

2- جانب الخصخصة :- حققت ماليزيا العديد من النجاحات في مجال الخصخصة حيث تلتزم

الحكومة بخض دور القطاع العام والاقتصاد عن طريق خخصصة المشروعات والخدمات، وهي من الدول القليلة الأولى التي قامت في مطلع الثمانينيات بصياغة سياسة خخصصة وكانت تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق الأهداف التالية :-

أ- تخفيف العبء المالي والإداري عن الحكومة .

ب- تحسين الكفاءة ودعم القرارات الإنتاجية ودعم النمو الاقتصادي.

ج- خفض دور القطاع العام في الاقتصاد.

د- المساعدة على تحقيق أهداف التنمية الوطنية .

وقد تبنت ماليزيا مناهج وأساليب عملية لتطبيق خخصصة منها:-

أ- بيع أسهم الشركات الرياضية.

ب- تأجير أسهم صيانة الطائرات الحربية التابعة للقوات الجوية.

ج- توقيع عقود إدارية لمعالجة المياه.

د- دعم مشروعات الطرق السريعة مثل الطريق السريع بين الشمال والجنوب وقد بلغ عدد المؤسسات والمشاريع التي تم تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص (26)مؤسسة حتى عام (١٩٩٠) ^(٣٨).

٣- جانب الانفتاح والتحرر الاقتصادي: من أجل خلق مناخ استثماري ملائم وتحديداً الاستثمار المباشر والتجارة المرتبطة به، سعت ماليزيا إلى إتباع نظام تحرري قائم على الانفتاح ، حيث شاركت ماليزيا بحيوية في التجارة الدولية رغبة منها في الانفتاح نحو الخارج وإقامة علاقات تجارية مع دول العالم ، وتأكيد منها على مزيد من التحرر والانفتاح الاقتصادي قامت الحكومة الماليزية بتنفيذ اتفاقية أفضليات التعريف الكمر كية المشتركة والتي تعتبر الأداة الأساسية في اتفاقية الأفقي التي تم توقيعها في عام 2003 والتي تستمر حتى عام 2008 والتي تقوم ماليزيا بموجبها بخض التعريفة الكمر كية على المنتجات الصناعية والزراعية ومنتجات التصنيع وإلغاء كافة القيود والعوائق الأخرى غير المرتبطة بالتعريفة الكمر كية لمدة خمس سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية^(٣٩).

وتشير البيانات الخاصة بحجم التجارة مع العالم إلى الانفتاح الاقتصادي الكبير ، فقد بلغ حجم التجارة مع الولايات المتحدة (18.5%) واليابان (16.8%) وسنغافورة(16%)، والاتحاد الأوروبي (4.1%) وتايوان (4.7%) وكوبا الجنوبي (12.7%)

بليون دولار أمريكي خلال الأشهر الستة الأولى لعام (٢٠٠٠) (٤٠).

4- جانب التسهيلات والتيسيرات : من أجل تشجيع المستثمرين وتوفير التسهيلات الخاصة بالاستثمار الأجنبي عمدت الحكومة على تخفيض أسعار السلع الاستثمارية وتخفيض الضرائب وتحديث البيئة الأساسية للاقتصاد الماليزي ، وتلتزم ماليزيا في ظل اتفاقية الافتا واتفاقية أفضليات التعريفة الكمر كية المشتركة على ضم المستثمرين التسهيلات والتيسيرات الآتية:-

أ- انفتاح الاستثمارات في كل قطاعات التصنيع رعايا دول الآسيان في عام ٢٠٠٣ عدا بعض القطاعات التي تحدها كل دولة من الدول الأعضاء وافتتاح كافة الصناعات للمستثمرين من غير دول الآسيان بحلول عام ٢٠١٠ .

ب- الانفتاح في كل الصناعات للمستثمرين من دول غير الدول الآسيان بحلول عام ٢٠٢٠ .

ج- يحق للمستثمرين الأجانب التملك ٣٠ % في مجال الاتصالات و ٤٠ % في مجال الخدمات الهندسية (٤١) .

ثانياً - المؤشرات المختارة لإغراض تعقب الأداء الاقتصادي : من أجل تقييم الأداء الاقتصادي لأي بلد لابد من وجود مجموعة من المعايير والمؤشرات منها ماله علاقة بزيادة القدرة الذاتية للاقتصاد وتقييم مسار التنمية الاقتصادية والأداء الاقتصادي ، ومنها ماله علاقة بأداء المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تستند إليها مؤسسات التمويل الذاتي الدولي ومنها صندوق النقد الدولي في تقييم مسار التمويل بشكل عام ، وسيتم تطبيق هذه المعايير والمؤشرات على ماليزيا لتحديد مسار الأداء الاقتصادي وما إذا كانت تسير في طريق الأداء التنموي الصحيح في ظل وجود استقطاب متزايد من الاستثمارات الأجنبية ، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه أحد أشكال رأس المال الأجنبي الوارد لتمويل التنمية أو على الأقل في سد النقص في المدخرات المحلية في مراحل التنمية الأولى.

ويمكن استعراض المؤشرات الاقتصادية كما يلي (٤٢) :-

١-مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:- يعبر هذا المؤشر وبشكل واضح عن مستوى نجاح السياسات الاقتصادية ومدى نجاح الاستثمار سواء كان محلياً أم أجنبياً ، وهو من المؤشرات المهمة لدراسة حالة البلد اقتصادياً في مرحلة زمنية معينة .

٢-مؤشر المديونية الخارجية:- يمكن من خلال حالة المديونية أن نلاحظ الوضع العام لبعض الاختناقات التي يمكن أن تكون درجة المديونية أحد أسبابها المباشرة من خلال عدم قدرة الاقتصاديات على خدمة ديونها أو سدادها في فترة محددة ، وبالتالي فإنها تعد مؤشراً للحالة

الاقتصادية لاقتصاد ما في إطار زمني محدد.

٣-مؤشر الانكشاف الاقتصادي: ويقصد به نسبة إجمالي الاستيرادات زائداً إجمالي الصادرات منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ويدل ارتفاع هذا المؤشر بشكل عام على زيادة تأثير الاقتصاد المحلي بالمتغيرات الخارجية إلى التبعية الاقتصادية.

٤-مؤشر الاحتياطيات الدولية (عدا الذهب)

يعبر هذا المؤشر عن حجم الاحتياطيات الدولية من أرصدة رؤوس الأموال الأجنبية ومن خلال هذا المؤشر يمكن معرفة مدى ايجابية الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع حجم الاحتياطيات الدولية واستكمال النقص الحاصل في المدخرات الوطنية للبلد واللازم لتمويل الاستثمار المحلي وبالتالي مدى مساهمته في تحقيق أحد شروط التنمية الاقتصادية.

٥-مؤشر الحساب الجاري:- يعتبر الحساب الجاري من اهم مكونات ميزان المدفوعات وهو بدوره يحتوي على ثلاثة موازين هي الميزان التجاري وميزان الخدمات وتحويلات المعاملات الجارية الخاصة باسعار الفائدة والارباح المتحصلة من رؤوس الاموال وتحويلات العاملين في الخارج، وبالتالي يعبر هذا المؤشر في حالة العجز او الفائض عن موقف الاقتصاد.

٦- مؤشر رأس المال الثابت -: أن أهم ما يتميز به الاستثمار الأجنبي المباشر هو نقله للتكنولوجيا ، أي أنه يعمل على رفع رصيد رأس المال اللازم للاستثمار ورفع الدرجة النوعية للآلات والمكائن الإنتاجية ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.

٧-مؤشر معدل نمو الصادرات:- هذا المؤشر عادة ما يترافق مع نمو الاستثمار خاصة وان حافز الاستثمار يزداد في القطاع الأكثر ربحية أو الأكثر أهمية في الاقتصاد ، حيث أن زيادة معدلات الاستثمار ترافقتها زيادة في الاستيرادات من السلع الرأسمالية و الوسيطة ، الأمر الذي يستلزم زيادة القدرة التصديرية للحصول على عملة أجنبية تمول الاستيرادات وهذه الزيادة تحتاج زيادة معدلات الاستثمار.

ثالثا- استخدام المؤشرات الاقتصادية في تعقب الأداء الاقتصادي للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢): سنحاول في هذه النقطة إلقاء الضوء على استخدام المؤشرات الاقتصادية المختارة لتعقب الأداء الاقتصادي لدولة ماليزيا للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢) كدولة شهدت إتباع أساليب تعامل جاذبة مع الاستثمار الأجنبي المباشر أدت إلى انتعاش هذا الاستثمار خلال المدة المذكورة ، بعدها كانت تتعامل بحذر حتى منتصف الثمانينيات ضمن شروط في صالح الاقتصاد الوطني

ومن هذه الشروط :-

١- السلع التي ينتجه المستثمر الاجنبي يجب ان تنافس الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.

٢- أن تصدر الشركة ٥٠٪ على الأقل من جملة ما تنتجه.

٣- يسمح للشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو (٢) مليون دولار استخدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

وقد كان من نتائج هذا التعامل غير الجاذب أن انعكس بشكل سلبي على حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا ، وسجلت المؤشرات الاقتصادية المختارة مستويات منخفضة بالمقارنة مع مدة الدراسة حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سالب بلغ (2.50%) عام ١٩٨٥، وبلغ حجم الدين الخارجي للمدة (١٩٨٢-١٩٨٨) ما يقدر بـ (18307) مليون دولار وبلغ عجز الحساب الجاري (2423) مليون دولار عام ١٩٨٧^(٤٣). مما دفع الحكومة الماليزية بعد الثمانينات إلى الانفتاح بشكل أوسع وإتباع أسلوب تعامل مرن وأكثر جاذبية مع الاستثمار الأجنبي المباشر ، فعملت على تنشيط النمو الاقتصادي وتحديث البنية الأساسية للاقتصاد الماليزي والتعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة كتلة الأسيان، كذلك تعمل على تعقب الأداء الاقتصادي الماليزي من خلال المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٢) الذي يتوضّح من خلالها انتعاش الاقتصاد الماليزي من خلال إتباعها لأسلوب تعامل أكثر مرونة مع الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما يتضح ذلك من خلال

الجدول الآتي:-

مؤشرات الاقتصاد الماليزي (١٩٩٠-٢٠٠٢)
(بمليارات الدولارات)

٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
الاستثمار الاجنبي المباشر (بمليارات الدولارات)	رأس المال الثابت (بمليارات الدولارات)	الحساب الجاري (بمليارات الدولارات)	اجمالي احتياطيات الذهب (بمليارات الدولارات)	معدل نمو ال الصادرات %	الانكشاف الاقتصادي %	اجمالي الديون الخارجية (بمليارات الدولارات)	اجمالي الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الدولارات)	السنة
2332	39.348	870	9.754	17.6	138.5	24.182	119.081	1990
3998	49.126	4.183	10.886	17.5	148.3	25.145	135.0123	1991
5183	55.191	2.167	17.228	14.2	136.3	20.922	150.681	1992
5006	66.936	2.991	27.249	11.8	102.7	19.362	172.193	1993
4342	78.663	4.520	25.423	32.2	35.8	14.818	195.460	1994
4132	96.967	8.469	23.774	13.8	25.1	13.331	222.472	1995
4672	107.825	4.462	27.009	11.2	155.4	10.471	253.732	1996
6512	121.494	5.827	26.789	12.5	145.4	8.521	285.732	1997

نلاحظ من خلال الجدول نموا متصاعدا لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ، فبعد أن كان حجم الناتج المحلي الإجمالي (119.081) مليار دولار عام 1990 ازداد في العام 1995 ليسجل ناتج قدره (222.472) مليار دولار ثم ازداد ليحقق أعلى مستوى عام 2002 بمقدار (393.183) مليار دولار.

كما شهد مؤشر الديون الخارجية تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض ، فقد سجل عام 1990 دين خارجي بلغ (24.182) مليار دولار ثم لينخفض إلى (13.331) مليار دولار عام 1995 إلا أنه عاود الارتفاع في السنوات اللاحقة ليسجل دين خارجي قدره (25.413) مليار دولار عام 2002 ، أما مؤشر الانكشاف الاقتصادي فعلى الرغم من الانخفاض الذي حصل في نسب هذا المؤشر في بعض السنوات لمدة الدراسة إلا أن اتجاهه كان تصاعديا في أغلب سنوات مدة الدراسة حيث سجل أعلى نسبة انكشاف عام 2000 بمقدار (200%) مما يعني زيادة الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي ، وارتفاع مستوى التداخل الاقتصادي المحلي – الدولي.

وسجل مؤشر الاحتياطيات الدولية (عدا الذهب) (نموا متصاعدا خلال مدة الدراسة ، مرتفعا من احتياطي قدره (9.754) مليار دولار عام 1990 إلى (٧٧٤.٢٣) مليار دولار عام 1995 ليصل أقصاه عام 2002 بمقدار (34.222) مليار دولار.

أما بالنسبة لمؤشر الحساب الجاري فيلاحظ أن هذا المؤشر لم يعاني من العجز خلال النصف الأول من مدة الدراسة ، غير أنه شهد العجز خلال النصف الثاني من مدة الدراسة ، إذ شهدت هذه الفترة خلاً في الميزان التجاري ناجم عن انخفاض أسعار السلع الأولية التصديرية

وعدم المرونة السعرية للطلب على الاستيرادات وارتفاع قيمة ضمن العملات الرئيسية وخاصة الدين الياباني والمارك الألماني زيادة على ارتفاع الفوائد على القروض الخارجية ويلاحظ أن هذا العجز بلغ أقصاه عام 1999 بمقدار 12.6040 مليار دولار أما مؤشر رأس المال الثابت فقد حقق مستويات متزايدة حتى العام 1997 إذ بلغ أعلى مستوى له في هذا العام بمقدار (121.494) مليار دولار وشهد تناقص نسبي في الأعوام الأخرى بلغ أدناه عام 1999 بمقدار 65.841 مليار دولار.

أما بالنسبة لمؤشر معدل نمو الصادرات فقد سجل تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة ، إذ سجلت الأعوام الأولى من مدة الدراسة معدلات نمو إيجابية كان أعلاها عام 1998 بمعدل (29.7%) في حين شهدت الأعوام الأخيرة انخفاضاً في معدلات النمو ، إذ سجلت معدلات سالبة في العامين (٢٠٠١-٢٠٠٢) بمقدار (-10.40%) و (-7.9%) على التوالي.

ومن متابعة المؤشرات الاقتصادية المختارة للاقتصاد الماليزي خلال مدة الدراسة المحددة (١٩٩٠-٢٠٠٢) التي اتبعت فيها ماليزيا أسلوب تعامل جاذب مع الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انتعاش هذا الاستثمار خلال هذه المدة ، يلاحظ اتجاه البعض من هذه المؤشرات إلى التحسن مما يؤشر نصج التأثير الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي خاص خلال مدة الدراسة ويتعزز هذا التحليل بارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي فهو دليل يشير إلى الاتجاه الانفتاحي المتاتمي في الاقتصاد الماليزي ، والذي يتضح أكثر خلال مدة الدراسة تماشياً مع تصاعد النهج الانفتاحي للسياسة الاقتصادية وارتفاع مستويات التداخل المحلي – الدولي في الجانب التجاري والمالي ، والذي جرت تجاربها مع تجارب بقية دول جنوب شرق آسيا الناهضة.

وشهد البعض الآخر من المؤشرات بعض التذبذب بين الارتفاع والانخفاض (كمؤشر الحساب الجاري ومؤشر المديونية الخارجية ، ومعدل نمو الصادرات).

الاستنتاجات :-

١- إن عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وجذبه يتطلب توفر مجموعة من العوامل كالعامل الاقتصادي بكل مؤشراته فكلما كانت المعدلات التي تسجلها هذه المؤشرات إيجابية ومرتفعة كلما كان ذلك عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك العامل السياسي فكلما كان البلد المضيف يتمتع بالاستقرار السياسي كلما كان ذلك مشجع للمستثمر الأجنبي.

٢- ظهرت الدراسة أن وجود تحول في الأساليب المتبعة في التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقود الماضية فبعد أن اتبعت معظم الدول النامية أساليب طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر مستندة إلى الاقتصاد المغلق والموجه ، تغيرت أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال التسعينيات تماشياً مع نهج العالم الانفتاحي وزيادة التداخل مع الاقتصاد العالمي من خلال فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وأقرت بهذا الأسلوب معظم الدول النامية بما فيها دولة عينة الدراسة .

٣- من خلال تتبع الأداء الاقتصادي لماليزيا موضوع الدراسة معتمدين على مؤشرات اقتصادية مختارة نستنتج بأن التحسن في ماليزيا كان واضحاً من خلال مؤشر (الناتج المحلي الإجمالي ، الانكشاف الاقتصادي ، الاحتياطات الدولية ، ورأس المال الثابت) والتذبذب في مؤشر (الديون الخارجية ، والحساب الجاري ، ومعدل نمو الصادرات)

٤- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتحرك لتحقيق الربح واستخدام الموارد المتاحة وقوى العمل الماهرة الرخيصة في الدولة المضيفة أو السيطرة على الأسواق المحلية ، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينقل التكنولوجيا لأنّه يرغب بذلك وإنما رغبة في السيطرة على الإنتاج والأسواق ، وفي الوقت نفسه تحاول الدولة المضيفة تطوير مواردها المحلية وتقليل البطالة ورفع مستوى المعيشة .

التوصيات:-

١- على الدول التي تنتهيأساليب التعامل الجاذبة وضع آليات وقوانين تعمل على جذب المزيد من الاستثمارات والنظر إلى مصلحة الاقتصاد الوطني على المدى الطويل والموازنة بين المصالح الاقتصادية المحلية والمحافظة على الخصوصية المحلية.

٢- ضرورة وضع إستراتيجية مستقبلية محددة قائمة على أساس تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص وان يكون الاستثمار المباشر مصدر مساعد لدعم التنمية وليس الأساس لها.

٣- توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الاقتصادية الهدافة والمناطق الأقل جاذبية من خلال تقديم تسهيلات أكبر واستخدام أساليب اجتذاب أكثر فاعلية.

٤- رفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تخدم أهداف التنمية ولا تخلق ما تطمح إليه الدولة من استغلال ما تملكه من موارد طبيعية وتنميتها ونقل التكنولوجيا الحديثة إليها وتطوير المهارات الإدارية والفنية وزيادة الصادرات وتقليل الواردات.

٥- من الضروري أن تكون السياسة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر جزءاً من السياسة العامة للدولة وبالتالي توجيه نمو القطاعات التي يجب الاستثمار فيها.

هوامش البحث:-

١. د.إسماعيل صبري ، د .إبراهيم العيسوي ، د .جودة عبد الخالق – التنمية وال العلاقات الاقتصادية الدولية – بحوث ومناقشات المؤتمر السنوي للاقتصاديين المصريين - القاهرة- ١٩٧٦ ص : ٣٢ .
٢. د .هنا عبد القادر السامرائي – الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية – الصين نموذجا -بيت الحكمـ بغداد-٢٠٠٢-ص : ١٤ .
٣. . p.58 unctad-2003-world Investment directory new york .
٤. سرمد كوكب الجميل، أ، ٢٠٠١، الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العربي ، التحديات والخيارات ، دراسات اقتصادية معاصرة، مركز البحوث الاقتصادية العدد (١) جامعة الموصل ، ص : ٣ .
٥. صلاح عبد الحسن ، هناء السامرائي ، ١٩٩٨، الاستثمارات الأجنبية ، المسوغات والأخطار ، حلقة نقاشية ،بيت الحكمـ بغداد ،ص:7 .
٦. مازن حسين البasha، ٢٠٠١، أثر التمويل الخارجي على التغيرات الهيكلية في الاردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل،ص:19 .
٧. عبد الحسن السامرائي ، ١٩٩٨، مصدر سابق ، ص: ٨ .
٨. Unctad مصدر سابق ، ص:99 .
٩. رمزي زكي، ١٩٧٨، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر،ص : ٢٢ .
١٠. زكي (مصدر سابق) ، ص: ٢٤٦-٢٤٧ .
١١. هناء عبد الغفار، ٢٠٠٢، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمـ بغداد،ص:27 .
١٢. عبد الغفار(مصدر سابق) ،ص:39 .
١٣. رمزي زكي، بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ١٩٨٥،ص:262-197 .

٤. الجميل (مصدر سابق) ، ٢٠٠١ ، ص: ١٦٨ .
٥. عبد الغفار (مصدر سابق) ، ٢٠٠٢ ، ص: ١٥ .
٦. يمن محمد الحماقي ، ١٩٨٧، أزمة المديونية الخارجية، المجلة العربية للإدارة ، العدد(40)، مصر، ص: ٨٢ .
٧. برтан (مصدر سابق) ، ص: ٩ .
٨. - عبد الغفار(مصدر سابق) ، ص: ١٥ .
٩. انطونيوس كرم ، ١٩٨٢، العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، سلسة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، ص: ٨٣ .
١٠. عبد السلام قحف ، ٢٠٠١، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، الأردن ، ص: ٤٨١ - ٤٨٢ .
١١. السابق ، ص : ٤٨٤ – ٤٨٦ .
١٢. جريدة البيان ، ١٩٩٨، دراسة محلية تؤكد وجود مؤشرات إيجابية على نقل التكنولوجيا .
١٣. رجاء عزيز العكيدى ، ٢٠٠٠، تقييم المحددات وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، دراسة لعينة من بلدان نامية مختارة للمدة (١٩٩٧-١٩٨٠) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ص: ١١ .
١٤. قحف (مصدر سابق) (ص: 488).
١٥. السابق ، ص: ٤٨٩ – ٤٩٠ .
١٦. علي عباس ، ٢٠٠١، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن، ص: ١٧٥ .
١٧. أحمد عبد الرحمن أحمد، ٢٠٠١، إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض ، ص 93: .
- Edward graham ,1995,foreign direct investment in world .٢٨ economies, staff papers, tmf,new york.
- Mehmet Baikal ,2003,Factors influencing the success of us ventures .٢٩ in turkey,p,17.
٣٠. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، ٢٠٠١،الدار الجامعية للطباعة ، مصر

- . ٥٣. ص: . Baikal- مصدر سابق ، ص: ٥ .
- . ٣٢. السابق،ص:18 .
- . ٣٣. عباس (مصدر سابق) ، ٢٠٠١،ص:175 .
- . ٣٤. مهند منير بشير السلمان،2005، أزمة الاستثمارات الأجنبية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،ص:37 .
- . ٣٥. محمد عارف ، سياسات الإصلاح في اندونيسيا ومالزيا، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، مج (١)،العدد(٣)و (٤)،١٩٩١،ص: ٣ – ٨ .
- . ٣٦. سيد علي ،تجارب استثمارية صنعت النمور الآسيوية، تحقيقات منشورة ،العدد ٤٢٨،لسنة2004،مارس.
- . ٣٧. د. محاضير محمد ، إستراتيجية الاقتصاد الماليزي ، دراسة أعدت بتاريخ ٢٤ / ٢٤ / ٢٠٠٤،مالزيا،ص: ٢٥ .
- . ٣٨. محمد عارف (مصدر سابق) ، ص: ١٥ .
- . ٣٩. د. محاضير محمد (مصدر سابق) ص: ٤٠-١٠ .
- . ٤٠. السابق ،ص: ٢٠ .
- . ٤١. حسام محمد زكي صالح الشمري،2005،أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان نامية مختارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية في الجامعة المستنصرية،ص:14 .
- . ٤٢. السابق ،ص: ١١٥ - ١١٨ .
- . ٤٣. السابق ،ص: 129 .
- . ٤٤. IFM, International Financial Statistics, Year Book, 2000, 2003. .
- . ٤٥. Bank Negara Malaysia, Annual report, 1997, 2000, 2003. .
- . ٤٦. World Bank, world dept tables, 2002-2003, Edition. .

ثبات المصادر

١. . أحمد عبد الرحمن أحمد ، إدارة الأعمال الدولية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ٢٠٠١.

٢. انطونيوس كرم ، العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، ١٩٨٢.
٣. جيل برтан ، الاستثمار الدولي ، ترجمة: علي زيعور و علي مقلد ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٧٠ .
٤. سردم كوكب الجميل ، الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية ، دار ومكتبة الحامد للنشر ،الأردن ، ٢٠٠١ .
٥. رمزي زكي ، بحوث في ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولي ، مصر ، ١٩٨٥ ، الطبعة الأولى.
٦. رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، مصر ، ١٩٧٨ .
٧. عبد السلام قحف ، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي ، الأردن ، ٢٠٠١ .
٨. علي عباس ، ادارة الاعمال الدولية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠١ .
٩. عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية للطباعة ، مصر ، ٢٠٠١ .
١٠. د.هناه عبد الغفار السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين نموذجا) ، بيت الحكم ، بغداد، ٢٠٠٢ .

البحوث والمجلات :-

- ١- د إسماعيل صبري ود. إبراهيم العيسوي ود. جودة عبد الخالق ، التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاد بين المصريين ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- ٢- جريدة البيان ، دراسة محلية تؤكد وجود مؤشرات ايجابية على نقل التكنولوجيا ، ١٩٩٨ .
- ٣- سردم كوكب الجميل ، الاستثمار الاجنبي المباشر في الأقطار العربية ، التحديات والخيارات ، دراسات اقتصادية معاصرة ، مركز البحث الاقتصادية ، جامعة الموصل العدد(١) ، ٢٠٠١ .
- ٤- صلاح عبد الحسن ، وهناء السامرائي ، الاستثمارات الأجنبية ، المسوغات والأخطار ، حلقة نقاشية ، بيت الحكم ، ١٠٨٨ .
- ٥- د.محاضير محمد ، إستراتيجية الاقتصاد الماليزي ، ماليزيا ، ٢٠٠٤ .
- ٦- يمن محمد الحماقي ، أزمة المديونية الخارجية ، المجلة العربية للإدارة، العدد(٤)، مصر ١٩٨٧،

- الاطاريج والرسائل الجامعية :-

- ١- حسام محمد زكي صالح الشمري ، - أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان نامية مختارة ، ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية .
- ٢- رجاء عزيز العكيدى ، تقييم المحددات وسياسات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول النامية ، دراسة لعينة من بلدان نامية مختارة للمرة (١٩٩٧-١٩٨٠) ، ٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
- ٣- مازن حسين البasha ، -أثر التمويل الخارجي على التغيرات الهيكلية في الأوزون ، ٢٠٠١ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل .

- المصادر الأجنبية :-

- 1-UNCTAD , B, 2003, World Investment Directory , New York.
- 2- Edward Graham , 1995, Foreign Direct Investment in world economy , staff papers , IMF , New York .
- 3- IFM, International Financial Statistics, Year Book, 2000, 2003.
- 4- Bank Negara Malaysia , Annval report, 1997, 2000 , 2003 .
- 5- World Bank , world dept tables

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.